أخبار الخليج

العدد (17507) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 10 رمضان 1447هـ - 27 فبراير 2026م

المرونة الخليجية في مواجهة التنافس الاقتصادي العالمي المتزايد

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مرحلة جديدة من إعادة التموضع الاستراتيجي في علاقاتها التجارية الدولية. فالعالم اليوم يتجه نحو تعددية اقتصادية متزايدة وتنافس محتدم بين القوى الكبرى، ما يفرض على دول الخليج تبني سياسات أكثر تنوعًا ومرونة لضمان استدامة نموها الاقتصادي. وتأتي أهمية هذه المرحلة من كونها تتطلب تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على المصالح التقليدية مع الشركاء الرئيسيين، واستكشاف آفاق تعاون جديدة تواكب أهداف التنمية والتحول الاقتصادي في المنطقة.

في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الجيوستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة ما وصفه جورجيو كافييرو، الرئيس التنفيذي لشركة جلف ستيت أناليتيكس، بـ«مرحلة الحساب» نتيجةً لرد واشنطن المحدود على التهديدات الأمنية المتصاعدة في الشرق الأوسط من إسرائيل وإيران، تعمل دول الخليج العربي في المقابل على تنويع شراكاتها الاقتصادية الدولية بصورة متزايدة، خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعريفات جمركية جديدة أطلق عليها اسم «يوم التحرير»، والتي تحولت - وفقًا لما ذكره آلان بيتي، بصحيفة فايننشال تايمز- من «خطوة مربكة إلى حالة من الفوضى» خلال الأشهر الستة التي أعقبت الإعلان عنها لأول مرة في أبريل 2025.

ورغم أن التوقعات تشير إلى أن الدول الأكثر تأثرًا بنظام التعريفات الجمركية الأمريكي ستشهد انخفاضًا في ناتجها المحلي الإجمالي بمليارات الدولارات، إلا أن الدكتور حسن الحسن، الزميل الأول في سياسات الشرق الأوسط بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، أوضح أن دول مجلس التعاون الخليجي تواصل «إنشاء شبكات من اتفاقيات التجارة التفضيلية لضمان نموها الاقتصادي وتعزيز مرونتها». وأضاف أن هذه الدول «تستفيد من سمعتها الراسخة كموردين موثوقين للطاقة لترسيخ مكانتها كشركاء يعتمد عليهم في قطاعات حيوية أخرى من الاقتصاد العالمي»، مشيرًا إلى أن هذه الشراكات تكتسب أهمية متزايدة ضمن خطط التنويع الاقتصادي، إذ بات أكثر من 70%من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي يأتي من القطاع غير النفطي، الذي يواصل نموه بمعدل يتجاوز 6%سنويًا.

وفي السياق ذاته، أشار تشاد باون، الزميل البارز في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن، إلى أن التجارة العالمية «دخلت عالمًا جديدًا» بسبب نظام التعريفات الأمريكي، بينما يرى الحسن أن «أنظمة التعريفات التمييزية» إلى جانب التنافس الاقتصادي المتزايد مع قوى كبرى مثل الصين، خلقت فرصًا لما يسميه بـ«دول الرابطة» التي تستطيع أن «تضع نفسها كوسطاء موثوقين بين الكتل الاقتصادية الكبرى في العالم»، لتصبح بمثابة «طرق سريعة للتجارة في نظام تجاري يزداد اختناقا».

وباعتبار أن الخليج العربي يشكل أصلًا محورًا مركزيًا للتجارة والأعمال العالمية - إذ يُعد مطار دبي الدولي الأكثر ازدحامًا في العالم للمسافرين الدوليين، ويأتي ميناء جبل علي في المرتبة التاسعة عالميًا من حيث حجم الحركة، والأكثر ازدحامًا خارج شرق آسيا- فقد وثّق الحسن كيف اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجية متعددة الجوانب تشمل التفاوض على وصول تفضيلي إلى الأسواق العالمية، وبناء بنية تحتية متطورة للاتصال والنقل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على حيادها الجيوسياسي.

ويتجلى دور المنطقة كمحور تجاري عالمي من خلال تأثر صادراتها بشكل محدود نسبيًا بتعريفات ترامب مقارنةً بدول أخرى، إذ إن العديد من الدول ذات العجز التجاري مع الولايات المتحدة - بما فيها دول من الشرق الأوسط - واجهت زيادات جمركية تجاوزت 40%، في حين خضعت دول الخليج العربي، التي تتمتع بفائض تجاري مع واشنطن، لتعريفة منخفضة لا تتجاوز 10%، كما استفادت صادراتها من الطاقة والإلكترونيات والمعادن والمواد الكيميائية والأدوية من إعفاءات جمركية كاملة أو جزئية.

وفي هذا السياق، يرى جريجوري برو، كبير المحللين في مجموعة أوراسيا، أن النظام الجمركي الأمريكي الجديد لن يشكل تهديدًا فعليًا للعلاقات التجارية بين دول الخليج والولايات المتحدة، وهو ما تؤكده الاتفاقيات التجارية التي تجاوزت قيمتها 1.2 تريليون دولار خلال زيارة الرئيس الأمريكي للخليج في مايو 2025.

وأشار الحسن إلى أن شروط التعريفات المواتية بين واشنطن ودول الخليج ستمنح ميزة تكلفة للمصدرين الخليجيين مقارنة بالمنافسين الذين يواجهون تعريفات أعلى، موضحًا أن هذا يتماشى مع رؤية السعودية 2030 التي تستهدف رفع مساهمة الصادرات غير النفطية إلى 50%من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بحلول نهاية العقد، في حين تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة صادراتها غير النفطية بنسبة 43%بحلول عام 2031.

ومنذ عام 2017، وثّق المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية وجود اثنتي عشرة مفاوضة جارية حول اتفاقيات تجارة حرة، إلى جانب مجموعة واسعة من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة التي أبرمتها دول الخليج بشكل فردي مع ما لا يقل عن 29 دولة حول العالم. وتساعد هذه الاتفاقيات على ضمان الوصول إلى الأسواق في ظل تصاعد السياسات الحمائية، كما تشارك دول الخليج في مبادرات متعددة الجنسيات مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية التي أسهمت في مضاعفة التجارة بين بكين ودول الخليج من 90 مليار دولار عام 2010 إلى 180 مليار دولار عام 2021.

وعلى الرغم من أن الخليج العربي لم يصبح بعد لاعبًا رئيسيًا في «الممر الأوسط» للتجارة بين أوروبا والصين - الذي يتجاوز روسيا وإيران مرورًا بآسيا الوسطى - فإن المجلس الأطلسي أشار إلى أن القمم المشتركة بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى منذ عام 2023 أبرزت تعاونًا متزايدًا واستثمارات خليجية متنامية في البنية التحتية للمنطقة.

وفي السياق نفسه، وثّق الدكتور جون كالابريس، الأستاذ المساعد في الجامعة الأمريكية بواشنطن والزميل الأول في معهد الشرق الأوسط، أن الإمارات والسعودية تسعيان بقوة إلى تأمين الوصول إلى المعادن الحيوية مثل الليثيوم والكوبالت والنحاس اللازمة لتصنيع موارد الطاقة النظيفة كالألواح الشمسية والبطاريات والمركبات الكهربائية. وتنعكس موثوقية دول الخليج كشريك اقتصادي في موافقة الولايات المتحدة على مذكرة تفاهم في مايو 2025 للتعاون في المعادن الحيوية والنادرة، والتي أعقبت إعلان الرياض عن مشروع استثماري بقيمة 100 مليار دولار لتعدين ومعالجة مواردها المعدنية غير المستغلة التي تُقدّر قيمتها بنحو 2.5 تريليون دولار.

وبينما تواصل دول الخليج تعزيز اتفاقياتها التجارية، تقترب مفاوضاتها مع المملكة المتحدة - التي بدأت عام 2022- من مراحلها النهائية، حيث تُعد بريطانيا رابع أكبر شريك تجاري لدول المجلس بقيمة تقترب من 72 مليار دولار سنويًا. وقد أكدت الحكومة البريطانية أن الاتفاقية المنتظرة، التي تهدف إلى إلغاء الرسوم الجمركية على السلع الرئيسية وتبسيط الإجراءات التنظيمية، ستزيد التجارة الثنائية بنسبة تصل إلى 16%سنويًا، أي ما يعادل أكثر من 10.85 مليار دولار.

ورغم ذلك، لا تزال هناك اتفاقيات لم تُبرم بعد، أبرزها مع الاتحاد الأوروبي، الذي يُعد ثاني أكبر شريك تجاري لدول الخليج بنسبة 11%من إجمالي تجارتها في عام 2024، بقيمة تتجاوز 75 مليار يورو سنويًا. ورغم صدور بيان مشترك في مايو 2022 يؤكد «الشراكة الاستراتيجية» بين الجانبين، لم تُستأنف بعد مفاوضات التجارة الحرة المتوقفة منذ عام 2008. ومع ذلك، شهد أبريل 2025 إطلاق محادثات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي والإمارات حول اتفاقية تجارة حرة تستهدف خفض الرسوم الجمركية وتسهيل تدفقات الاستثمار وتعزيز التعاون في الطاقة المتجددة والمعادن الأساسية.

أما بالنسبة إلى الهند، فتُقدّر قيمة التجارة الثنائية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من 178 مليار دولار سنويًا، أي ما يعادل 15%من إجمالي تجارتها العالمية، وتُعد الإمارات والسعودية أبرز مورّدي السلع الأساسية للهند. وقد وقّعت نيودلهي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الإمارات عام 2022، ما أدى إلى ارتفاع التجارة من 40 مليار دولار عام 2020 إلى ما يُتوقع أن يتجاوز 100 مليار دولار هذا العام.

ورغم غياب مفاوضات رسمية بين الهند ومجلس التعاون ككتلة واحدة، أكد جوناثان فولتون، الزميل الأول غير المقيم في المجلس الأطلسي، أن هناك «أساسًا قويًا لتعميق التكامل بين الهند والشرق الأوسط في العقود المقبلة». ومع فرض ترامب تعريفات بنسبة 50%على الصادرات الهندية إلى الولايات المتحدة في أغسطس 2025، يرى الدكتور نيل كويليام، الزميل المشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاتام هاوس، أن السعودية والإمارات ستكونان المستفيدتين الرئيسيتين من هذا التحول الجيواقتصادي.

ورغم أن دول الخليج تمكنت من تجنب التداعيات الكبرى لنظام ترامب الجمركي، فإنها لا تزال تواجه تحديات قائمة. فقد حذر الحسن من أن تباطؤ النمو العالمي -كما أشارت إليه منظمات مثل الأونكتاد وصندوق النقد الدولي - يتطلب من دول الخليج التحوط ضد تقلبات أسعار النفط وانخفاض الطلب عبر مواصلة تنويع صادراتها غير النفطية التي أثبتت استقرارًا أكبر في السنوات الأخيرة.

كما أشار الزميل في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى أن المخاطر الأمنية الإقليمية تمثل «تحديًا مباشرًا لطموحات الربط التجاري»، خاصة في ظل هجمات الحوثيين في البحر الأحمر التي أدت إلى ارتفاع أقساط التأمين وإطالة زمن العبور وزيادة تكلفة الشحن، بينما يبقى احتمال اضطراب الملاحة في مضيق هرمز مصدر قلق قد يؤدي إلى تحويل مسارات التجارة بعيدًا عن موانئ الخليج.

وأكد الحسن كذلك أن الحفاظ على زخم المفاوضات التجارية قد يكون صعبًا، إذ لا تزال المحادثات مع كتل اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوروبي والهند واليابان في حالة «جمود» لأسباب اقتصادية وسياسية مختلفة.

ورغم أن القطاع غير النفطي يواصل توسّعه داخل اقتصادات الخليج، فإن النفط لا يزال يمثل قرابة 30%من الناتج المحلي الإجمالي المشترك لدول المجلس، وأكثر من 64%من الإيرادات الحكومية. وفي الوقت ذاته، ومع تنامي التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة في مجال المعادن النادرة والحيوية، شدد الحسن على ضرورة تحقيق تماسك السياسات بين دول مجلس التعاون الخليجي لضمان تحويل هذه الجهود إلى سوق خليجية مشتركة متكاملة تقدر قيمتها بأكثر من 2 تريليون دولار.

تؤكد التجربة الخليجية الحديثة أن بناء شبكة تجارية متينة لا يقوم فقط على إبرام الاتفاقيات الاقتصادية، بل يعتمد على قدرة الدول على استشراف التحولات العالمية والتكيف معها بفعالية. ورغم ما تواجهه المنطقة من تحديات تتعلق بالاستقرار الجيوسياسي والتقلبات التجارية، فإن نجاحها في تعزيز مكانتها كمركز عالمي للتجارة والاستثمار يبرهن على نضج سياساتها الاقتصادية ووضوح رؤيتها المستقبلية. ومع استمرار الجهود نحو التكامل الإقليمي وتوسيع الشراكات مع الاقتصادات الصاعدة، يبدو أن دول الخليج تتجه بثبات نحو مرحلة جديدة من النفوذ الاقتصادي المستدام والريادة التجارية العالمية.

عالم يتغير

تصريحات السفير الأمريكي ومن يقرأ التاريخ يعرف!

فوزية رشيد

○ لم تكن مقابلة عادية بين الإعلامي الأمريكي المشهور «تاكر كارلسون» والسفير الأمريكي في الكيان الصهيوني «مايك هاكابي»، بما يحمله الإعلامي من نظرة ناقدة ضد الصهيونية بعد أحداث غزة وما يحمله السفير الأمريكي من خلفية صهيونية متطرفة نابعة من رؤى وأوهام تلمودية، تستند عليها الصهيونية المسيحية»، التي باتت عنواناً للاستعمار العالمي الجديد! والذي يبيح بأوهام المتطرفين التلموديين احتلال الكيان الصهيوني لدول منطقة الشرق الأوسط! ثم حكم العالم من دون أي منطق أو ذرة منه إلا منطق القوة المدموج بالخرافات واستناد الكيان على الدعم الأمريكي المطلق! ولذلك وبكل صلف تحدث السفير الأمريكي «هاكابي» عن حق مزعوم للكيان الصهيوني بالسيطرة على كامل منطقة الشرق الأوسط واعتباره أمراً مقبولاً! كيف؟! بتبريرات دينية ونصوص من العهد القديم مفبركة، ليؤكد السفير المتطرف أنها كافية لإعطاء الكيان الصهيوني (حقاً دينيا) في الاستيلاء على الشرق الأوسط! وردود الفعل العربية على ذلك لا يجب أن تتوقف عند الإدانة والشجب، فحتماً ما صرح به «هاكابي» ليس مفصولاً عن رؤى الإدارة الأمريكية الاستعمارية الجديدة!

○ من يقرأ التاريخ يعرف أن هناك عداءان في الأرض أحدهما عداء أزلي، هو عداء الشيطان للإنسان والإسلام باعتباره الدين الإلهي الصحيح منذ آدم والرسالات! والعداء الثاني هو عداء اليهود (الماسون والمتنورون والصهاينة والصهيونية المسيحية) وأيضا للدين وللعرب والمسلمين! والعداء الثاني مرتبط بالعداء الأول من حيث استهداف الإنسان والأرض والحياة والاعتداء على كل ذلك! منذ ألف عام تبلور العداء هذا بلباس غربي صليبي، ثم منذ 500 عام بعد سقوط الأندلس تبلور برداء غربي استعماري، ثم بعد تأسيس الكيان تبلور برداء صهيوني توراتي «محرف» وتلمودي شيطاني موضوع! وحيث تصاعد الحديث الصهيوني لدى القادة الصهاينة عن إسرائيل الكبرى وباتوا باسم التلفيق الديني والأوهام الأسطورية يسوقون لاحتلال الدول والأراضي العربية! لا باعتبارها أحد أكثر الخرافات الاستعمارية زيفاً لأنها قائمة على معتقدات زائفة، سمِّها أساطير أو نبوءات أو خرافات أو استناداً على زيف ديني لتبرير الاحتلال والاستعمار الجديد برعاية أمريكية! ولكن باعتبارها أكثر النظريات الاستعمارية شيطانية!

○ اليوم ما نراه هو في نظر التلموديين والتوراتيين الزائفين، هو المقدمة لقدوم «المسيح الدجال» وحكم العالم! والمعنى هو وقوع الأرض وشعوبها أو البشرية تحت حكم الدجال والشيطانين عبدة الشيطان، برداء ديني زائف يتحدث بكل صلافة بعدها عن الدين وعن وعد الله والأرض الموعودة! (وهذا الاستناد الشيطاني على التلفيق والوهم الديني) لتبرير الاحتلال والعدوان على الشعوب والدول بدأ مع تأسيس الكيان الصهيوني تحت ذات الحجج! ليتوسع حجم الرداء الديني الزائف ذاته ليشمل هذه المرة مصر والمنطقة العربية ودولها والشرق الأوسط!

هم يهيئون إلى دخول العالم من بوابة احتلال المنطقة للانقياد الكامل

لحكم «فرسان الهيكل»، وهذا هو معنى السلام بالنسبة لهم! أي إخضاع المنطقة والعالم كله تحت حكم ما تم تعريفه بـ«الحكومة التلمودية العالمية»! وتصريحات السفير الأمريكي «هاكابي» لم تكن زلة لسان أو اعتباطية! بل مقدمة لانقلاب شيطاني في المنطقة والعالم!

○ كان تأسيس الكيان الصهيوني في منتصف جغرافيا المنطقة العربية معروفا منذ البداية لتمزيق العالم العربي، ومنع وحدته ونهضته وإضعافه بالحروب والصراعات والأزمات الدائمة! فيما الصهيونية العالمية تعمل بأدواتها الأخرى الخشنة والناعمة لتدمير الأديان والتلفيق فيها، وقد نجحوا في ذلك مع «التوراة والإنجيل» وبقي (القرآن) صامدا في وجه الأباطيل كلها وإن عملوا على تشويه الإسلام بكل الطرق ومحاربته حتى في التعليم العربي نفسه! وراقبوا المساجد والخطب وهمشوا دور الإسلام الحقيقي في وحدة العرب والمسلمين والارتقاء بالإنسان! لقد وضعوا داخل الأوطان العربية والإسلامية «طابورا خامسا» من المتصهينين العرب والمسلمين، بل وأنتجوا في مراكزهم الاستخباراتية علماء دين مزيفين واختراق التأويل والتفسير الديني بهم، وتبرير كل الخرائط الغرائزية والوحشية التي ينشرونها في العالم! وما «جزيرة إبستين» إلا أحدها!

○ وتصريحات «هاكابي» تطرح أمام العرب اليوم مجددا التحديات التي كانت مطروحة منذ عقود طويلة! أي منذ تأسيس هذا الكيان ليتوسع الاحتلال، ويراد له اليوم أن يشمل كل الدول العربية والشرق الأوسط بما فيها السعودية ومصر والأردن وسوريا ولبنان وبالطبع فلسطين كلها بخطاب توراتي ملفق يشرعن الاحتلال ويمسح دولا تاريخية من المنطقة! هكذا هم يخططون ويصرحون!

وهل هو غطاء سياسي في ذات الوقت، للبدء بابتلاع غزة والضفة الغربية وتغيير الواقع التاريخي والقانوني لفلسطين بالكامل والضغط لقبول العرب بذلك! أم هو زلزال سياسي جديد بعد زلزال تأسيس الكيان الصهيوني 1948! والذي لم يتمكن العرب من مواجهته، تستمر تداعيات الزلزال على مدى العقود الماضية بإضعاف العرب بكل وسيلة، وخلخلة الأرض العربية جيو استراتيجياً للوصول إلى اللحظة التي يبدأ فيها (متطرفو التلفيق الديني) بالإشارة إلى الزلزال الأكبر وتوسيع خارطة الاحتلال لتشمل كل الشرق الأوسط! ما الاستعدادات وكيف هي مواجهة هذه الخزعبلات الاستعمارية؟!

وكما قال سيناتور أمريكي إن (حربنا معكم دينية)! ولكنها الحرب بادعاءات دينية ومعتقدات تلفيقية لتبرير كل ما هو شيطاني حتى في السياسة!

فرانشيسكا ألبانيز: امرأة تحمل سيف العدالة في مواجهة الظلم

بقلم:
وليد عوض ○

بشجاعة هادئة، وبإصرار لا يلين، تواجه السيدة فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واحدة من أشرس حملات التحريض السياسي والإعلامي التي شهدها هذا الموقع الأممي منذ سنوات. حملة لا تستهدف شخصها فحسب، بل تطال جوهر فكرة العدالة الدولية ذاتها، وتستهدف حق الضحايا في أن يكون لهم صوت مسموع داخل منظومة يُفترض أنها أنشئت لحمايتهم والدفاع عن حقوقهم.

منذ توليها مهامها، اختارت ألبانيز الانحياز الواضح إلى الحقيقة، وتسمية الأشياء بأسمائها، من دون مواربة أو اختباء خلف لغة دبلوماسية رمادية.

لم تهادن في توصيف ما يتعرض له الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، من جرائم ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، كما وثّقتها تقاريرها الأممية الصريحة خلال العدوان الإسرائيلي المتواصل عامين متتاليين.

هذا الوضوح، الذي كان ينبغي أن يُقابل بالاحترام والدعم، تحوّل في نظر قوى الهيمنة المنحازة للاحتلال والعدوان إلى «جريمة» تستوجب العقاب.

تحت ذريعة جاهزة ومبتذلة، وُجهت إلى ألبانيز اتهامات «معاداة السامية»، في محاولة فجة لإسكاتها، وتشويه مصداقيتها، ودفعها إلى الاستقالة. وهي تهمة باتت تُستخدم كسلاح سياسي لحماية الاحتلال من المساءلة، وللهروب من استحقاقات العدالة، ولتحصين جرائمه ضد أي نقد أخلاقي أو قانوني.

غير أن ألبانيز، التي تدرك خطورة هذا الابتزاز، رفضت الانصياع، وأكدت تمسكها بمهمتها، وبانحيازها المعلن إلى الضحايا، لا إلى الجلاد.

إن اللافت للنظر في هذه الحملة أنها لم تقتصر على وسائل إعلام منحازة أو جماعات ضغط معروفة، بل شاركت فيها دول كبرى، على رأسها الولايات المتحدة، إلى جانب مطالبات صدرت عن فرنسا وألمانيا بدفعها إلى التنحي. وهو ما يشكل سابقة خطيرة، واعتداءً مباشراً على استقلالية منظومة الأمم المتحدة، ومحاولة مكشوفة لتسييس عمل المقررين الخاصين، وتحويلهم إلى موظفين خاضعين لإرادة الدول النافذة، لا إلى حماة للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

إن استهداف فرانشيسكا ألبانيز هو في جوهره استهداف لمنظومة العدالة الدولية، ولكل من يجرؤ على فضح جرائم الاحتلال، وكشف شبكات التواطؤ الدولي التي ساهمت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إدامة نظام الاحتلال والاستعمار والاستيطان. وهو أيضاً رسالة ترهيب موجهة لكل صوت حر داخل المؤسسات الدولية مفادها أن الصمت هو الضمانة الوحيدة للسلامة المهنية.

لكن، وفي مقابل هذا المشهد القاتم، برزت حملة تضامن دولية واسعة مع ألبانيز، شارك فيها حقوقيون، وأكاديميون، ونشطاء، ومؤسسات مجتمع مدني، رأت في موقفها نموذجاً لما يجب أن يكون عليه المسؤول الأممي: شجاعة في قول الحقيقة، واستقلالية في القرار، والتزام أخلاقي لا يخضع للمساومة. هذه الحملة لا تدافع عن شخص بقدر ما تدافع عن مبدأ، وعن حق شعبٍ بأكمله في العدالة والكرامة.

إن التضامن مع فرانشيسكا ألبانيز اليوم ليس موقفاً شخصياً، بل واجب سياسي وأخلاقي. هو دفاع عن استقلال القانون الدولي، وعن حق الشعب الفلسطيني في أن تُروى مأساته بصدق، وأن ينال مرتكبو الجرائم العقاب، مهما كانوا محميين بالقوة والنفوذ. وهو أيضاً دعوة إلى توسيع دائرة التضامن، وتحويلها إلى ضغط حقيقي يضع حداً لاستهداف المقررين الأمميين، ويحمي ما تبقى من مصداقية النظام الدولي.

في زمن يُكافأ فيه الصمت، وتُعاقَب فيه الحقيقة، تذكّرنا فرانشيسكا ألبانيز بأن العدالة قد تكون وحيدة أحياناً، لكنها لا تُهزم ما دام هناك من يحمل سيفها، ولو بيدٍ واحدة.

○ كاتب من فلسطين

تاريخ غزة بين الاحتلال الغاشم والحصار والدمار والإبادة

بقلم:
د. رمزي بارود ○

إن ما يسمى بوقف إطلاق النار في غزة لم يكن وقفًا حقيقيًا للأعمال العدائية، بل كان تحولًا استراتيجيًا ساخرًا في الإبادة الجماعية الإسرائيلية وحملة التدمير المستمرة التي ظلت تقودها إسرائيل بلا هوادة ضد الفلسطينيين.

ومنذ العاشر من شهر أكتوبر2025، وهو اليوم الأول لوقف إطلاق النار المُعلن، غيّرت إسرائيل تكتيكاتها: من القصف الجوي العشوائي إلى الهدم المُدبّر والمخطط له للمنازل والبنى التحتية الحيوية، وقد أكدت صور الأقمار الصناعية، التي تدعمها تقارير إعلامية وميدانية تُبثّ كل ساعة تقريبًا، هذا التغيير المنهجي.

ومع انسحاب قوات القتال المباشر الإسرائيلية، على ما يبدو، إلى منطقة «غلاف غزة» المجاورة، تقدمت طليعة جديدة من الجنود الإسرائيليين إلى المنطقة الواقعة شرق ما يُسمى بالخط الأصفر، لتفكيك ما تبقى من مظاهر الحياة والتجذر والحضارة بعد الإبادة الجماعية الإسرائيلية بشكل منهجي. وخلال الفترة الممتدة ما بين 10 أكتوبر و2 نوفمبر 2025، هدمت إسرائيل 1500 مبنى، مستخدمةً وحداتها الهندسية العسكرية المتخصصة.

وقد أدى اتفاق وقف إطلاق النار إلى تقسيم غزة إلى نصفين: نصف يقع غربي الخط الأصفر، حيث تم احتجاز الناجين من الإبادة الجماعية الإسرائيلية، ونصف أكبر شرقي الخط، حيث حافظ الجيش الإسرائيلي على وجود عسكري نشط واستمر في العمل من دون عقاب.

ولو كانت إسرائيل تنوي فعلاً إخلاء المنطقة بعد المرحلة الثانية المتفق عليها من وقف إطلاق النار، لما كانت تسعى جاهدةً إلى التدمير الهيكلي الممنهج لهذه المنطقة المدمرة أصلاً. من الواضح أن دوافع إسرائيل أكثر خبثًا، وتتمحور حول جعل المنطقة غير صالحة للسكن إلى الأبد.

وإلى جانب تدمير البنية التحتية، تُنفذ إسرائيل أيضًا حملة متواصلة من الغارات الجوية والهجمات البحرية، مستهدفةً بلا هوادة منطقتي رفح وخان يونس جنوبًا، كما راحت لاحقًا تشن هجمات بلا هوادة على مناطق كان من المفترض نظريًا أن تكون تحت سيطرة سكان غزة. وبحسب وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، فقد قُتل 260 فلسطينياً وجُرح 632 آخرون منذ بدء ما يسمى بوقف إطلاق النار.

عمليًا، يُعدّ وقف إطلاق النار هذا بمثابة هدنة أحادية الجانب، حيث تُمكّن إسرائيل من شنّ حرب محدودة بلا هوادة على غزة، بينما يُحرم الفلسطينيّون منهجيًا من حقّ الردّ أو الدفاع عن أنفسهم. وهكذا، يُحكم على قطاع غزة بتكرار نفس الحلقة المفرغة من العنف: منطقةٌ فقيرةٌ وعزلاء، أسيرةٌ للحسابات العسكرية الإسرائيلية، التي تعمل باستمرارٍ خارج نطاق القانون الدولي.

وقبل قيام إسرائيل على أنقاض فلسطين التاريخية عام 1948، لم يكن ترسيم حدود غزة مدفوعًا بحسابات عسكرية. فمنطقة غزة، إحدى أقدم حضارات العالم، كانت دائمًا جزءًا لا يتجزأ من فضاء جغرافي واجتماعي واقتصادي أوسع.

وقبل أن يطلق البريطانيون على هذه المنطقة اسم قضاء غزة (1948–1920)، اعتبرها العثمانيون قضاءً فرعيًا ضمن متصرفية القدس الأكبر - قضاء القدس المستقل.

ولكن حتى التسمية البريطانية لغزة لم تعزلها عن بقية الجغرافيا الفلسطينية، حيث وصلت حدود المنطقة الجديدة إلى المجدل (عسقلان اليوم) في الشمال، وبئر السبع في الشرق، وخط رفح على الحدود المصرية.

وفي أعقاب التوصل إلى إبرام اتفاقيات الهدنة لعام 1949، التي حددت ما يسمى خطوط ما بعد النكبة، بدأت المعاناة والعذاب الجماعي لسكان قطاع لغزة، كما يتجلى في حدودها المتقلصة، على نحو خطير.

وقد تم تقسيم منطقة غزة الشاسعة بشكل همجي إلى قطاع غزة، الذي لا يمثل سوى 1.3%من إجمالي مساحة فلسطين التاريخية، وقد ازداد عدد سكانها بشكل هائل نتيجةً للنكبة، حيثُ تم تهجير أكثر منْ 200 ألف لاجئ يائس، مع أجيال عديدة من أحفادهم، ليجدوا أنفسهم محاصرين في هذا الشريط الصغير من الأرض لأكثر من 77 عامًا.

وعندما احتلت إسرائيل غزة احتلالاً دائماً في يونيو 1967، أصبحت الخطوط الفاصلة بينها وبين بقية الجغرافيا الفلسطينية والعربية جزءاً لا يتجزأ من غزة نفسها. وعقب احتلالها للقطاع، بدأت إسرائيل بتقييد حركة الفلسطينيين بشكل أكبر، مقسّمة غزة إلى عدة مناطق.

لقد تم تحديد حجم وموقع هذه الخطوط الداخلية إلى حد كبير من خلال دافعين مبيتين رئيسيين: تجزئة المجتمع الفلسطيني لضمان إخضاعه، وإنشاء «مناطق عازلة» عسكرية حول المعسكرات العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات غير القانونية.

وخلال الفترة ما بين عام 1967 وخطة «فك الارتباط» الإسرائيلية المزعومة مع غزة، قامت إسرائيل ببناء 21 مستوطنة غير شرعية لعديد من الممرات العسكرية ونقاط التفتيش، مما أدى فعليًا إلى تقسيم القطاع ومصادرة ما يقرب من 40%من مساحة أراضيه.

وبعد إعادة الانتشار، احتفظت إسرائيل بسيطرة مطلقة ومن جانب واحد على حدود غزة، ومنفذها البحري، ومجالها الجوي، وحتى سجل السكان. إضافةً إلى ذلك، أنشأت إسرائيل حدودًا داخلية أخرى داخل غزة، وهي «منطقة عازلة» شديدة التحصين تمتد عبر الحدود الشمالية والشرقية.

وشهدت هذه المنطقة الجديدة قتل مئات المتظاهرين العزل بدم بارد وإصابة الآلاف ممن تجرأوا على الاقتراب مما يشار إليه غالبًا باسم «منطقة القتل».

وحتى بحر غزة كان محظورًا تمامًا على الفلسطينيين، حيث حوصر الصيادون بشكل غير إنساني في مساحات ضيقة، أحيانًا أقل من ثلاثة أميال بحرية، وفي الوقت نفسه كانوا محاطين بالبحرية الإسرائيلية، التي دأبت على إطلاق النار على الصيادين، وإغراق القوارب، واحتجاز الطواقم كما يحلو لها.

إن الخط الأصفر الجديد في غزة ليس سوى أحدث وأفظع خط ترسيم عسكري في تاريخ طويل وقاس من الخطوط التي يراد من وراء التخطيط لها وفرضها جعل حياة الفلسطينيين في قطاع غزة مستحيلة.

لكن الوضع الحالي أسوأ من أي وقت مضى، إذ إنه يخنق السكان النازحين بالكامل في منطقة مدمرة بالكامل، خالية من المستشفيات العاملة، وبمساعدة ضئيلة للغاية من الإعانات المنقذة للحياة.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين، الذين يكافحون ضد الحصار والقمع والتجزئة منذ أجيال، فإن هذا الترتيب الجديد هو تتويج لا يطاق ولا مفر منه لحرمانهم المستمر منذ أجيال عديدة من حقوقهم.

وإذا كانت إسرائيل تعتقد أنها قادرة على فرض ترسيم حدود غزة الجديد كوضع قائم، فإن الأشهر القليلة القادمة ستثبتُ خطأ هذا الاعتقاد بشكل مُدمر. لقد أعادت تل أبيب ببساطة خلق نُسخة أسوأ بكثير، وأكثر اضطرابًا بطبيعتها، من الواقع العنيف الذي كان قائمًا قبل السابع من أكتوبر 2023 والإبادة الجماعية التي تلتها.

وحتى أولئك الذين لا يعرفون التاريخ العميق والمؤلم لقطاع غزة يجب أن يدركوا أن الحفاظ على الخط الأصفر لغزة ليس أكثر من وهم ينطوي على خطر أكبر.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني